SESRI
معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية
The Social & Economic Survey Research Institute

SESRI
معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية
The Social & Economic Survey Research Institute

دراسة قَطَر في مُوَاجَهَة الحِصَار

ملخص لأهم النتائج

ديسمبر 2017

sesri.qu.edu.qa

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

دراسة بعنوان: قَطَر في مُوَاجَهَة الحِصَار

ديسمبر 2017

معهد البحوث الاِجْتِمَاعيَّة والاَقْتِصَاديَّة المسحية

جامعة قَطَر ص.ب: 2713

الدوحة، قَطَر

البريد الإلكتروني: sesri@qu.edu.qa

فريق عمل الدراسة:

المشرف العام على الدراسة
د. حسن عبدالرحيم السيد

مدير المشروع
د. ماجد محمد الأنصاري

الباحثين:
سعادة/ لولوة راشد الخاطر
د. خالد شمس العبدالقادر
د. فاطمة علي الكبيسي

الباحثين المساعدين:
نوف عبدالهادي الراكب
محمد حسن السبيعي
سارة محمد الأنصاري
مريم بنت علي آل ثاني

جدول المحتويات:

فريق عمل الدراسة: 2

مقدمة: 6

1. الانعكاسات القانونية: 7

1 – 1 نتائج التحليل: 7

1 – 2 الملخص: 9

2. الانعكاسات السياسيّة: 10

2 – 1 نتائج التحليل: 10

2 – 2 الملخص: 17

3. الانعكاسات الاقتصادية: 19

3 – 1 نتائج التحليل: 19

3 – 2 الملخص: 26

4. الانعكاسات الإجْتمَاعيَّة: 27

4 – 1 نتائج التحليل: 27

4 – 2 الملخص: 30

5. الانعكاسات على التنمية البَشَريَّة: 31

5 – 1 نتائج التحليل: 31

5 – 2 الملخص: 36

الخاتمة: 37

منهجية تنفيذ المسح: 38

قائمة الأشكال

شكل 1: مدى موافقة المواطنين على عبارة بشأن المشاركة الشعبية.....7
شكل 2: مدى أهمية العيش في بلد ديمقراطي.....8
شكل 3: مدى اهتمام المواطنين بالسياسة المحلية والإقليمية.....10
شكل 4: أهم القضايا لدى المواطنين.....11
شكل 5: تصورات المواطنين حول عضوية دولة قطر في مجلس التعاون الخليجي.....12
شكل 6: تصورات المواطنين حول إنشاء التحالفات الإقليمية.....13
شكل 7: تصورات المواطنين حول المواقف الإقليمية لدولة قطر ومشاريعها الإعلامية.....14
شكل 8: تصورات المواطنين حول الدولة التي تمثل التهديد الأكبر لدولة قطر.....15
شكل 9: تصورات المواطنين حول الحليف الأكبر لدولة قطر.....16
شكل 10: تصورات المواطنين حول أزمة الحصار.....17
شكل 11: تصورات المواطنين بشأن ظروف الأعمال والتجارة حالياً ومستقبلاً.....20
شكل 12: تصورات المواطنين بشأن الوضع الاقتصادي لدولة قطر.....21
شكل 13: استثمارات المواطنين داخل قطر وفي دول الحصار.....22
شكل 14: مواقف المواطنين من ريادة الأعمال.....23
شكل 15: مدى الاهتمام بريادة الأعمال حسب وجود استثمارات لدى الشخص.....24
شكل 16: تصورات المواطنين حول وضع السوق المحلي خلال فترة الحصار.....24
شكل 17: مواقف المواطنين تجاه منتجات دول الحصار.....25
شكل 18: وجود أقارب للمواطنين لدى دول الحصار.....27
شكل 19: تجاوب المواطنين فيما يتعلق بإمكانية التقائهم بأقاربهم من دول الحصار وأين تم اللقاء.....28
شكل 20: إجابات المواطنين حول مدى تقبلهم للسفر لدول الحصار بغرض السياحة بعد انتهاء الأزمة.....29
شكل 21: الاستجابات حول علاقة المواطنين مع أقاربهم من دول الحصار، وكيفية التواصل فيما بينهم أثناء الأزمة.....30
شكل 22: نسبة المواطنين الذين يوافقون على عبارات حول الاستعانة بالشركات الاستشارية.....33
شكل 23: عدد مرات تغيير الوظيفة.....33

شكل 24: الوضع الوظيفي للمواطنين.....34
شكل 25: توزيع المواطنين الذين يعملون حسب الجنس والمستوى التعليمي.....35

قائمة الجداول

جدول 1: تصنيف الاتصالات التي تمت.....40

مقدمة:

حصار قَطَر الجائر والمفاجئ من الممكن اعتباره الحدث الأهم في تاريخ قَطَر الحديث، من حيث تأثيراته السياسيَّة والاَقْتصَاديَّة والاِجْتمَاعيَّة الجوهريَّة على مستقبل قَطَر وواقعها، وبعد أن اجتازت السفينة القَطَريَّة العاصفة بنجاح أصبح لزامًا أن نتوقف عند ما أفرزته هذه الأزمة من تحديات وفرص تُشكل قَطَر الجديدة، لذا عكفت جامعة قَطَر ممثلة في معهد البحوث الاِجْتمَاعيَّة والاَقْتصَاديَّة المسحيَّة على تنفيذ دراسة وطنيَّة شاملة باستخدام أعلى منهجيات البحث العلمي دقة للتعرف على توجهات الشَّارع القَطَريّ السياسيَّة والاَقْتصَاديَّة والاِجْتمَاعيَّة تجاه التَّطورات الناتجة عن الأزمة، واستخلاص أهم النتائج وترجمتها إلى توصيات لفائدة صناع القرار في قَطَر.

يتضمن هذا التَّقْرير نتائج العشرات من المؤشرات التي تم اختيارها بعناية، ومقارنتها بنتائج سابقة إن وجدت بحيث نتعرف على أثر الأزمة على رؤى وتصورات القَطَريّين. ينقسم هذا التَّقْرير إلى 5 أقسام كما يلي:

الانعكاسات القانونية.

الانعكاسات السياسيَّة.

الانعكاسات الاَقْتصَاديَّة.

الانعكاسات الاِجْتمَاعيَّة.

الانعكاسات على التنمية البَشَريَّة.

يمثل التَّقْرير الذي بين أيديكم ملخصًا لأهم ما أفرزته الدِّرَاسَة، ولا شك أن ما تم جمعه من بيانات يشكل ثروة معلوماتية سيتم البناء عليها في مراحل قادمة، وخاصة في مجال توثيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع القطري والمتأثرة بالأحداث المحلية والإقليمية وعلى رأسها حصار قطر.

فريق الدِّرَاسَة

1. الانعكاسات القانونية:

في الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج في الآونة الأخيرة بدا واضحًا أن القرارات التي اتخذت من قبل كل من المملكة العَرَبيَّة السُّعُوديَّة ودولة الإمارات العَرَبيَّة المتَّحدة ومملكة البحرين وجمهوريَّة مصر العَرَبيَّة، بشأن حصار قَطَر وقطع العلاقات وإغلاق كافة المنافذ الجويَّة والبحريَّة والبريَّة انفرد بها أشخاص يأتون على هرم السُّلْطَة في هذه الدول. بمعنى آخر لم يشترك الشعب في اتخاذ هذه القرار ات بل على النقيض من ذلك تفاجئ مواطنوا هذه الدول بها، وعندما ارتفعت بعض أصواتها داعية إلى الحكمة ولم الشمل والحوار للخروج من هذه الأزمة، حذرت هذه الدول مواطنيها من التعاطف مع قَطَر أو انتقاد الاجراءات التي اتخذتها واعتبرت التعاطف جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة.

في المقابل ساهمت قَطَر في العديد من ثورات الربيع العربي في عام 2011 نصرة لشعوبها هذا الأمر ربما كان من الأسباب الأوليَّة للخلاف بين قَطَر ودول الحِصَار. مساهمة قَطَر في الربيع العربي كانت أيضًا مما انفردت به السُّلْطَة دون أية مشاركة شعبيَّة، في ظل غياب مجلس الشورى المنتخب الذي تنص عليه مواد الدستور القطري.

1-1 نتائج التحليل:

تم طرح سؤال على المواطنين يتمثل في: "لا تتدهور الخلافات السياسيَّة سريعًا عندما تكون هناك مشاركة شعبيَّة من خلال مجالس منتخبة في الدول التي تنشأ بينها الخلافات"، وأشارت النتائج أن نسبة المواطنين الذين يرون أن المشاركة الشعبيَّة من خلال مجالس منتخبة لا تؤدي إلى تدهور الخلافات السياسيَّة سريعًا بين الدول تقترب من 62% في حين أن نسبة من لا يرى ذلك هي 17% (الشَّكْل 1).

شكل 1 – مدى موافقة المواطنين على عبارة بشأن المشاركة الشعبيَّة

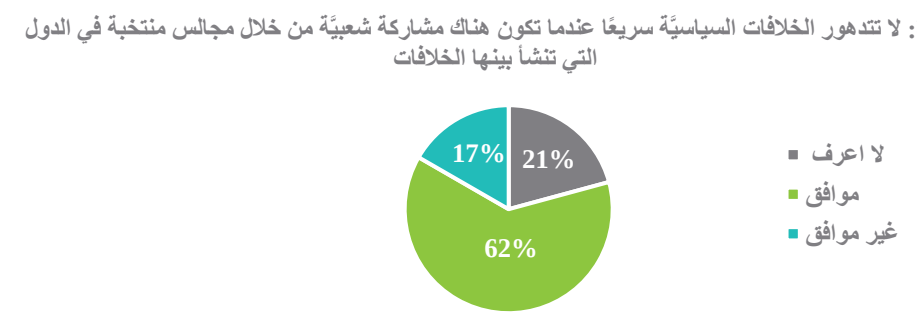

وجدير بالذكر أن سمو أمير دولة قَطَر قد أعلن مؤخرًا من خلال خطابه في افتتاح دور الانعقاد السادس والأربعين لمجلس الشُّورَى أن الحكومة القَطَرِيَّة تقوم حاليًا بالإعداد لانتخابات مجلس الشُّورَى، بما في ذلك مشروعات الأدوات التَّشرِيعيَّة اللازمة التي سوف تعرض على مجلس الشُّورَى خلال العام القادم. علمًا بأن سمو الأمير قد أصدر قرارًا أميريًّا في عام 2016 لتمديد مدة مجلس الشُّورَى إلى نهاية يونيو 2019، ومما سبق يمكن ترقب الدعوة للانتخابات في عام 2019 .

ومن جانب آخر، تم سؤال المواطنين القَطَرِيّين عن مدى أهمية العيش في بلد ديمقراطي، وهو السؤال ذاته الذي طرح على القَطَرِيّين قبل الحِصَار في دراسة أخرى، وللإجابة على هذا السؤال تم تحديد الأهمية وفق مقياس عشري من حيث الأهمية نزولًا إلى الرقم واحد الذي يحدد عدم الأهمية لمن يقوم باختياره .

أسفرت نتائج دراسة "قَطَر في مُوَاجَهَة الحِصَار" أن نسبة المواطنين القَطَرِيّين الذين يرون أهمية العيش في بلد ديمقراطي باختيار رقم (10) هي 67%، وهي نسبة تصل إلى ضعف ما كان يراه القَطَرِيّون في الدِّرَاسَة التي أجريت قبل الحِصَار، إذ كانت نسبتهم 34%، مما يدل على أن شعور المواطنين بأهمية العيش في بلد ديمقراطي قد تضاعف بعد الحِصَار عما كان عليه قبله بأشهر معدودة (شكل 2) .الشَّكْل رقم (3) أدناه يظهر بوضوح أن مجموع نسب المواطنين القَطَرِيّين الذين يرون أهمية العيش في بلد ديمقراطي في هذه الدِّرَاسَة ممن حدد الإجابة (7) وما فوق تصل إلى 87%، في حين كانت نسبة الذين حددوا إجاباتهم بأقل من (4) مما يعني أنهم لا يرون أهمية للعيش في بلد ديمقراطي لا تتجاوز 4%.

شكل 2 – مدى أهمية العيش في بلد ديمقراطي[1]

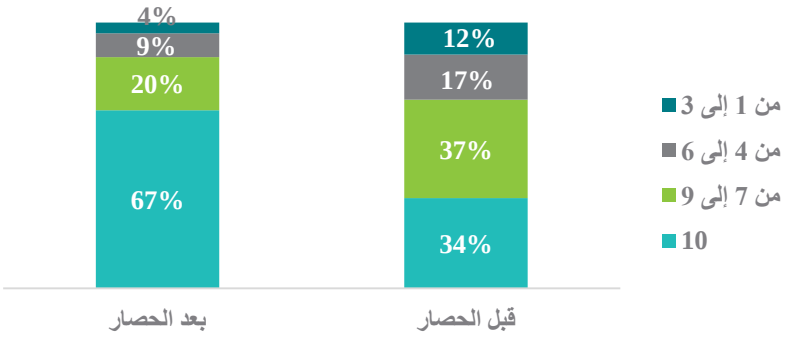

[1] مصدر الشَّكْل (أ): معهد البحوث الاِجْتِمَاعيَّة والاَقْتِصَاديَّة المسحيَّة - المسح الشامل لسنة 2017.

وجدير بالذكر أن الدُّسْتُور الدَّائم لدولة قَطَر نص في المادة الأولى منه على أن النّظام في دولة قَطَر ديمقراطي. هذا النص يجب أن يقرأ في ظل المواد الأخرى من الدُّسْتُور. وقد أكد الدُّسْتُور على الامتثال للقوانين وكفالة الحقوق والحريات الأساسية، في إشارة لترسيخ دولة القانون. كما أكد من جانب آخر على ترسيخ دولة المؤسسات من خلال إبراز دور السلطتين التشريعية والقضائية في مواجهة السلطة التنفيذية، والتأكيد على أن نظام الحكم في قَطَر يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها على الوجه المبين في الدُّسْتُور، لذا قام الدُّسْتُور بتزويد كل سلطة من هذه السلطات ببعض الأدوات التي تحقق قدرًا من الرقابة تجاه الأخرى، فلمجلس الشُّورَى مراقبة الحكومة من خلال توجيه الأسئلة والاستجوابات وإقرار الموازنة العامة، وللسلطة التَّنْفيذيَّة إمكانية حل مجلس الشُّورَى علاوة على اختصاصه في تعيين بعض أعضاء مجلس الشُّورَى، أما السُّلْطَة القضائية -من خلال المحاكم- فبإمكانها مراجعة القرارات التي تصدر عن السُّلْطَة التَّنْفيذيَّة والحكم بإلغائها، ومراقبة مدى دستوريَّة القوانين التي تصدر عن السُّلْطَة التَّشريعيَّة واللوائح التي تصدر عن السُّلْطَة التَّنْفيذيَّة وتحكم بإلغائها. وفيما سبق ترسيخ لدولة المؤسسات. في الواقع العملي يظهر انفراد السُّلْطَة التَّنْفيذيَّة في غياب الأدوات المقررة للسلطتين الأخريين إذ لم يدع إلى انتخابات مجلس الشُّورَى إلى الآن، كما أن قانون المحكمة الدُّسْتُورية العليا على الرغم من صدوره في عام 2008 إلا أن المحكمة لم تمارس اختصاصاتها فعليًّا. أما الدائرة الإداريَّة التي تنظر في إلغاء قرارات الحكومة فاختصاصها مقيد وفقًا لقانون الفصل في المنازعات الإداريَّة.

2-1 الملخص:

أغلب المواطنين القَطَريّين يرون أهمية المشاركة الشعبيَّة من خلال مجالس منتخبة لاستقرار المنطقة وعدم تدهور الخلافات السياسيَّة بين الدول، ويرى غالبيتهم أهمية العيش في بلد ديمقراطي، وعليه لا بد من ترسيخ دولة المؤسسات والقانون.

2. الانعكاسات السياسيَّة:

تشكل أزمة حصار قَطَر أحد أكبر التحديات التي عرفتها قَطَر في تاريخها، حيث تضطلع ثلاث دول محيطة بالضغط على قَطَر بمختلف الوسائل لخنق الاستقلال السياسي القَطَريّ، ومع نجاح قَطَر في تجاوز الآثار السياسيَّة للحصار إلا أنه من الأهمية بمكان التعرف على توجهات الشارع القَطَريّ حول الحِصَار والمحاصرين والتفاعلات الإقليميَّة الناتجة عن هذه الأزمة.

2-1 نتائج التحليل:

أولًا - الاهتمام السياسي:

تشير النتائج كما نرى في الأشكال (3) و(4) إلى ارتفاع كبير في نسبة الاهتمام بمتابعة الأخبار السياسيَّة من النصف فقط إلى قرابة 90% من المواطنين، ويعد ذلك طبيعيًّا في ظل التداعيات اليومية للأزمة وسرعة وتيرة الأخبار، وإذا ما قرأنا هذه النتائج في إطار نتيجة السؤال حول القضية الأهم التي تواجه قَطَر والتي تشير إلى أن 78% من المواطنين يرون أن حصار قَطَر هي القضية الأهم التي تواجه البلاد بينما كانت الإجابة عن السؤال نفسه في دراسة سابقة تشير إلى تعدد القضايا، حيث اختار 19% التحديات الاَقْتصَاديَّة و17% الازدحام والنقل وانقسم البقية في مواضيع أخرى، فيمكننا القول: إن هناك اهتمامًا عاليًا لدى معظم المواطنين بمتابعة تطورات الأزمة ومجرياتها اليومية مما يبين أن هناك وعياً سياسياً متنامياً لدى الشارع القطري سيلقي بظلاله بلا شك على التطور السياسية الاجتماعي لدولة قطر.

شكل 3 – مدى اهتمام المواطنين بالسياسة المَحَليَّة والإقليميَّة

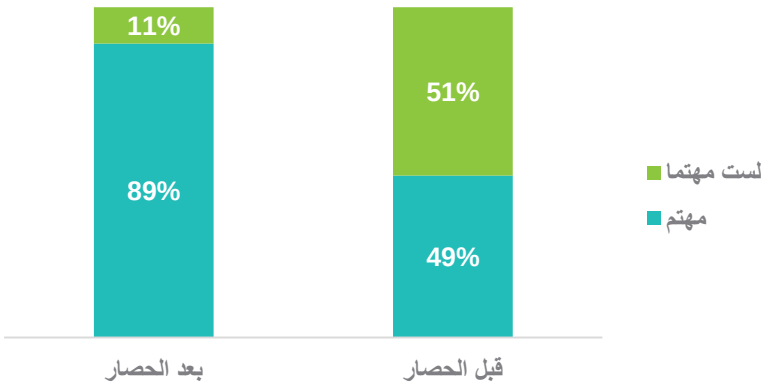

شكل 4 – أهم القضايا لدى المواطنين[2]

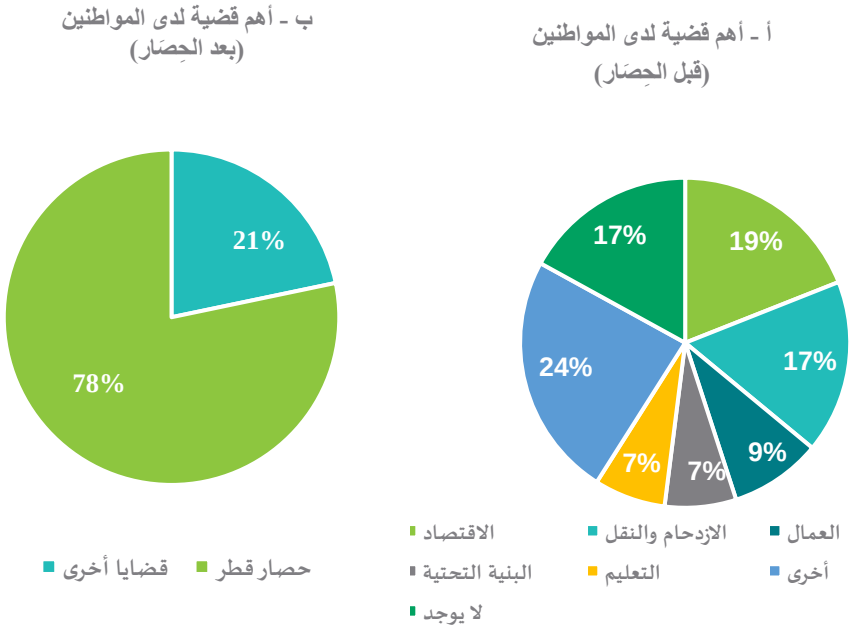

ثانيًا - عضوية قَطَر في مجلس التَّعَاون الخَلِيجِي:

أفرزت هذه الأزمة تساؤلات عدة حول جدوى مجلس التَّعَاون الخَلِيجِي ووجود قَطَر فيه، وانطلاقاً من هذه التساؤلات سألت الدِّرَاسَة عن الموقف من عضوية قَطَر في مجلس التَّعَاون الخَلِيجِي، هذا السؤال سئل في عام 2010 في دراسة العملة الخَلِيجِية الموحدة التي نفذها المعهد، في ذلك الحين كانت نسبة الذين اعتبروا أن مشاركة قَطَر في مجلس التَّعَاون الخَلِيجِي أمر إيجابي 77%، بينما رأى 19% أنها ليست إيجابيَّة ولا سلبيَّة، و4% فقط اعتبروها أمرًا سلبيًّا، وعلى الرغم من الأداء السلبي للمجلس ومؤسساته خلال الأزمة إلا أن التأثير على توجهات الشارع القَطَرِيّ كان محدودًا، حيث انخفضت نسبة الذين يعتبرون المشاركة في مجلس التَّعَاون إيجابيَّة إلى 66%، وارتفعت نسبة الذين يرون أنها ليست إيجابيَّة ولا سلبيَّة إلى 26%، وزادت نسبة الذين يعتبرون أنها سلبيَّة إلى 8%، هذه النتائج تشير إلى وعي كبير لدى المجتمع القَطَرِيّ

[2] مصدر الشَّكل (أ): معهد البحوث الإجْتِمَاعيَّة والأقْتِصَاديَّة المسحيَّة – دراسة المسح الشامل – 2012.

بمصيرية العلاقات الخَلِيجِية وأهمية الحفاظ على المنظومة الإقليميَّة والفصل بين ما تمثله وممارسات دول الحِصَار، فعلى الرغم من الانخفاض الذي لوحظ في النظرة الإيجابية لمجلس التعاون إلا أن غالبية المواطنين ما زالوا يعتقدون بذلك حتى وإن كان أداء المجلس خلال هذه الأزمة سلبياً .

شكل 5 – تصورات المواطنين حول عضوية دولة قَطَر في مجلس التَّعَاون الخَلِيجِي

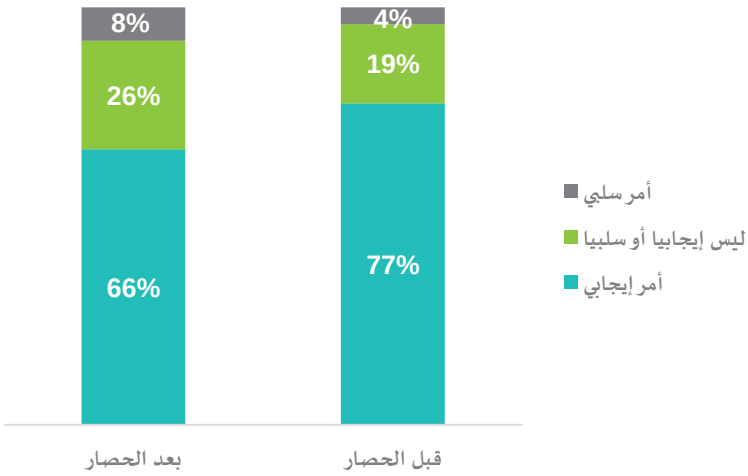

ثالثًا - قَطَر والتحالفات الإقليميَّة:

هذه الأزمة بلا شك سيكون لها أثر بالغ على منظومة العلاقات الإقليميَّة سواءً على مستوى الخليج والجزيرة العَرَبيَّة أو المنطقة بشكل عام، لذلك اعتنت الدِّرَاسَة بالتعرف على توجهات المواطنين تجاه التحالفات الموجودة والمرتقبة، وتفيد النتائج كما يبدو في الشَّكْل (6) أن غالبية المواطنين القَطَرِيّين (62%) يرون أن على قَطَر تحقيق الاستقلال التام عن التحالفات الإقليميَّة مما يشير إلى حالة سخط وانعدام ثقة بالمحيط الإقليمي، ولذلك وافقت نسبة أكبر من المواطنين 86% على أن قَطَر عليها البحث عن تحالفات جديدة مع قوى إقليميَّة في المنطقة، والبحث عن تحالفات جديدة هو دلالة أخرى على عدم الثقة بالتحالفات الموجودة، ولكن عند سؤال المواطنين عن إذا ما كان ينبغي على قَطَر فعل ما يلزم للعودة للعلاقات الطبيعية في الخليج انقسم المواطنون، حيث أفاد نصف المواطنون أنهم لا يوافقون على ذلك، وبالتالي لا يعتبرون أنه من المقبول في إطار حل الأزمة تحميل الحكومة القَطَرِيَّة مسؤولية فعل ما يلزم لحل الأزمة، ولكن هناك نسبة ليست بالبسيطة وهي 44% أيدت تلك المقولة وبالتالي فهذه

النسبة من المواطنين ترغب من الحكومة القَطَرِيَّة أن تقوم بما يلزم لعودة العلاقات إلى طبيعتها وهذه نتيجة طبيعية لطول أمد الأزمة والتأثيرات الاِجْتِمَاعيَّة والنفسية الناتجة عن الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان والتي تؤثر على العلاقات العائلية والمصالح الاَقْتِصَاديَّة، باختصار تفيد هذه النتائج الثلاثة مجتمعة إلى أن غالبية القَطَرِيّين يفهمون ضرورة تشكيل تحالفات جديدة إقليميًا في ضوء استقلالية القرار السياسي والعلاقات الخارجية عن الضغوط الإقليميَّة ولكن بما لا يتعارض مع الحفاظ على المنظومة الخَلِيجِية والتوصل لِحَلحَلة بشكل ما للأزمة.

شكل 6 – تصورات المواطنين حول إنشاء التحالفات الإقليميَّة

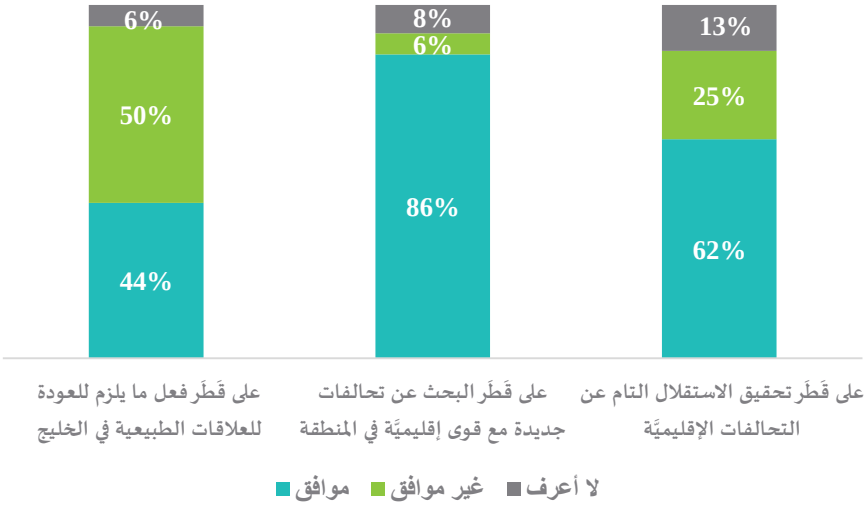

رابعًا - القوة الناعمة القَطَرِيَّة:

المشاريع الإعلامية القَطَرِيَّة والدعم القَطَريّ للقضايا العادلة في العالم العربي مثلت أساسًا لبعض الأسباب التي ساقتها دول الحِصَار لتبرير إجراءاتها ضد قَطَر، لذلك اعتنت الدِّرَاسَة بالتعرف على آراء المواطنين حول نموذجين يمثلان هذه المشاريع الإعلامية والمواقف الإقليميَّة وهما قناة الجزيرة والدعم القَطَريّ لغزة.

تشير النتائج كما يبدو في الشَّكْل (7) إلى أن 79% من القَطَرِيّين يعتبرون أن قناة الجزيرة تخدم المصالح القَطَرِيَّة بشكل كبير ولا شك أن ذلك مرتبط بالدور الكبير الذي لعبته الجزيرة في مقاومة الحرب الإعلامية التي استهدفت قَطَر عبر أجهزة إعلامية تابعة لدول الحِصَار ولكنه يشير إلى قبول عام بالدعم الرسمي لشبكة الجزيرة وإيمان بمحوريتها في تحقيق المصالح

القَطَرِيَّة، أما فيما يتعلق بدعم غزة فيتضح أن 2% فقط لا يوافقون على استمرار دعم غزة حيث أفاد 97% أن هذا الدعم يجب أن يستمر وبالتالي فإن المواطن يشد على يد الحكومة في دعم القضايا العادلة في المنطقة بغض النظر عن مواقف دول الجوار من ذلك.

شكل 7 – تصورات المواطنين حول المواقف الإقليميَّة لدولة قَطَر ومشاريعها الإعلامية

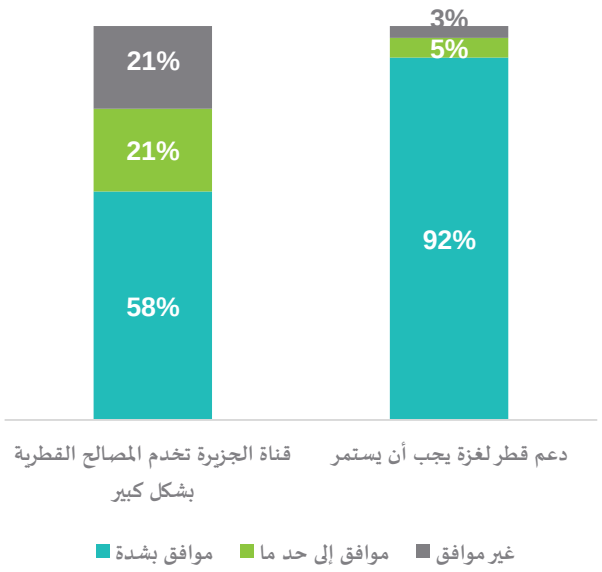

خامسا - التهديد الأكبر والحليف الأكبر:

في إطار التهديدات التي تعرضت لها قَطَر من دول الحِصَار كان مهمًا التعرف على الدَّولَة التي يعتبرها القَطَريّون التهديد الأكبر وتلك التي يعتبرونها الحليف الأكبر لقَطَر، وكانت دراسة أخرى سألت عن الدَّولَة التي تمثل التهديد الأكبر قبل الأزمة بشهور قليلة، أشارت النتائج إلى أن إيران كانت هي التهديد الأكبر في نظر 35% من القَطَريّين قبل الحِصَار بينما انخفضت تلك النسبة إلى 1% بعد الحِصَار وعلى النقيض من ذلك كانت الإمارات العَرَبيَّة المتحدة التي لم تَظهر في نتائج ما قبل الحِصَار بينما اختارها أكثر من 66% من المواطنين بعد الحِصَار، اللافت هو أن المملكة العَرَبيَّة السُّعُوديَّة والتي تقود، على الأقل في الظاهر، رباعي الحِصَار لم تمثل التهديد الأكبر إلا لـ8% من القَطَريّين، هذا الأمر يمكن ربطه بالخطاب الإعلامي الدارج والذي يسوق أن الإمارات هي مهندس العِدَاء السعودي لقَطَر بالإضافة إلى أن أبوظبي كان لها الدور الأبرز إعلامياً والخلاف

معها مستمر لسنوات طويلة حول قضايا مختلفة على العكس من السعودية التي كانت العلاقات معها تتأرجح إيجاباً وسلباً في نفس الفترة (شكل 8).

شكل 8 –تصورات المواطنين حول الدَّولَة التي تمثل التهديد الأكبر لدولة قَطَر[3]

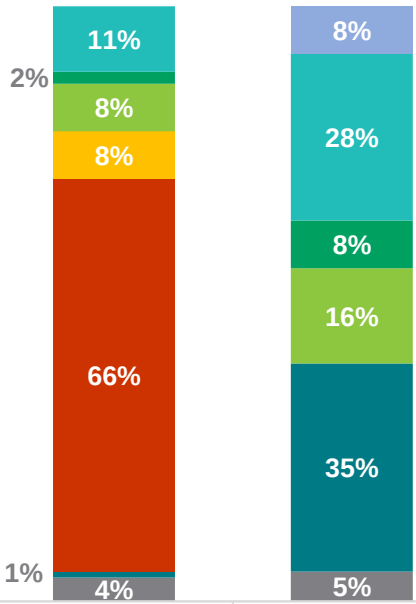

	بعد الحصار	قبل الحصار
أرفض الإجابة	0%	8%
لا أعرف	11%	28%
أخرى	2%	8%
لا يوجد تهديد	8%	16%
السعودية	8%	0%
الإمارات	66%	0%
إيران	1%	35%
إسرائيل	4%	5%

وفي ذات السياق وكما يبدو في الشَّكْل (9) أبدى أكثر من نصف المواطنين (55%) أنهم مازالوا يعتبرون السُّعُوديَّة الشقيقة الكبرى لقَطَر على الرغم من قيادتها جهود الحِصَار.

[3] مصدر الشَّكْل (أ): معهد البحوث الإجْتِمَاعيَّة والأقْتِصَاديَّة المسحية – المسح الشامل 2017.

على مستوى الحليف الأكبر ظهرت تركيا في المقدمة حيث اختارها 72% من المواطنين بينما حلت الكويت ثانيًا بنسبة 16% والجدير بالذكر أن عمان صاحبة الموقف القريب من قَطَر خلال هذه الأزمة لم تحظى إلا باختيار 1% من المواطنين ما يمكن تفسيره من خلال السلوك السياسي العماني الذي يفضل الابتعاد عن إبراز المواقف العمانية في الأزمات المختلفة والتركيز المحدود عليها في الإعلام القَطَريّ (شكل 9).

شكل (9) – تصورات المواطنين حول الحليف الأكبر لدولة قَطَر

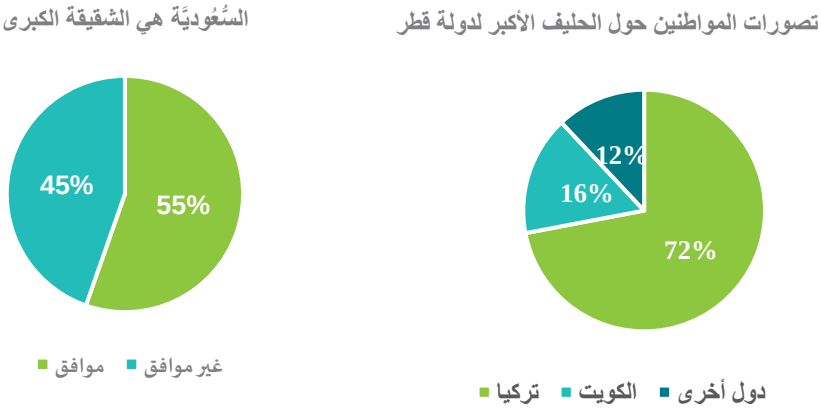

سادسًا - الأداء الحكومي واستمرار الحِصَار:

ختامًا تظهر النتائج كما يتضح في الشَّكْل (10) أدناه الدَّعم الكبير الذي تحظى به الحكومة القَطَرِيَّة شعبيًّا في مُوَاجَهَة هذا الحِصَار واستعداد المواطنين لاستمراره، حيث أفاد 98% من القَطَرِيّين أنهم راضون عن الأداء الحكومي خلال الأزمة، وأشار 88% منهم أنهم يعتقدون أن قَطَر قادرة على العيش في ظل هذا الحِصَار لو استمر لسنوات عديدة قادمة.

شكل (10) – تصورات المواطنين حول أزمة الحِصَار

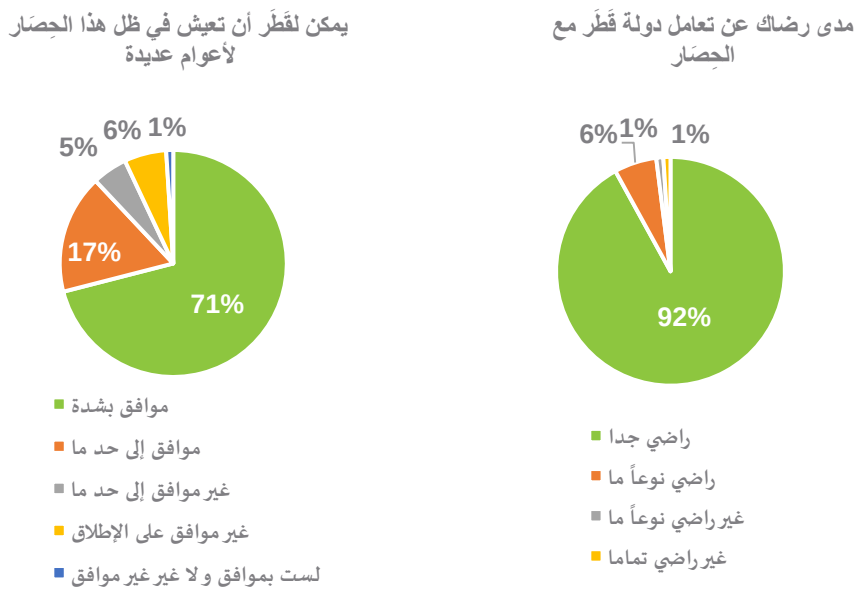

2-2 الملخص:

تناول هذا القسم تحليل الانعكاسات السياسيَّة الناتجة عن أزمة الحِصَار من خلال 6 محاور، حيث أوضحت النتائج ارتفاع اهتمام المواطنين بالقضايا السياسيَّة المَحَليَّة والإقليميَّة، ووجود وعي كبير لدى المجتمع القَطَريّ بمصيريَّة العلاقات الخَلِيجِيَّة وأهمية الحفاظ على المنظومة الإقليميَّة، والفصل بين ما تمثله وممارسات دول الحِصَار. أما فيما يخص التحالفات الإقليميَّة، فقد أشارت النتائج إلى أن غالبية القَطَريّين يفهمون ضرورة تشكيل تحالفات جديدة إقليميًّا في ضوء استقلالية القرار السياسي والعلاقات الخارجية عن الضغوط الإقليميَّة، ولكن بما لا يتعارض مع الحفاظ على المنظومة الخَلِيجِية والتوصل لِحَلحَلة الأزمة بشكل ما. وبالنسبة للقوة الناعمة القَطَريَّة، فقد بينت النتائج وجود قبول عام بالدَّعم الرسمي لشبكة الجزيرة وإيمان بمحوريتها في تحقيق المصالح القَطَريَّة، بالإضافة إلى أن المواطن يشد على يد الحكومة في دعم القضايا العادلة في المنطقة بغض النظر عن مواقف دول الجوار من ذلك.

أما من حيث تصورات المواطنين حول الدول التي تشكل تهديدًا لقَطَر، أشارت النتائج إلى أن أكثر من نصف المواطنين يعتبرون أن الإمارات العَرَبيَّة المتحدة تشكل التهديد الأكبر لدولة قَطَر، كذلك أشارت النتائج إلى وجود موقف أقل حدة من السُّعُوديَّة في هذه الأزمة، قد يتصل هذا الموقف بالارتباط الثقافي بين قبائل قَطَرِيَّة عديدة والمملكة، بينما لا يتوفر الأمر نفسه للإمارات، كما يمكن ربطه بالخطاب الإعلامي حول الأزمة. وأخيرًا، أظهرت النتائج وجود دعم شعبي للحكومة في مُوَاجَهَة الأزمة، ورضا المواطنين عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، بالإضافة إلى اعتقاد المواطنين بقدرة الدَّولَة على الاستمرار في العيش في ظل هذه الأزمة.

3. الانعكاسات الاقتصادية:

يتناول هذا القسم الانعكاسات الاقتصادية من خلال تحليل مواقف وتصورات المواطنين الذين شملتهم العينة تجاه أزمة الحِصَار، وذلك من خلال ثلاثة جوانب وهي:

تصورات المواطنين حول ظروف الأعمال والتجارة واقتصاد الدَّولَة.

مواقف المواطنين تجاه ريادة الأعمال.

مواقف المواطنين تجاه منتجات دول الحِصَار.

بشكل عام، أظهرت النتائج وجود انطباع إيجابي لدى معظم المواطنين المشاركين في الدِّرَاسَة تجاه ظروف الأعمال والتجارة في الدَّولَة وتوقعات الأداء الاقتصادي مستقبلًا، كما تحسنت تصورات وتوقعات المواطنين لتلك المؤشرات الاَقْتصَاديَّة مقارنة بنتائج الدِّرَاسَة التي أجريت قبل أزمة الحِصَار (يناير 2016)[4]، مما يشير إلى وجود ثقة لدى غالبية المواطنين بشأن الاقتصاد القَطَريّ كنتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع أزمة الحِصَار، علمًا بأنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القَطَريّ في 2018 بنسبة 3.2%[5].

3-1 نتائج التحليل:

أظهرت النتائج أن تصورات غالبية المواطنين (أكثر من 80%) تجاه الاقتصاد القَطَريّ كانت إيجابية، وقد يعزى ذلك إلى الانطباع الإيجابي لديهم بشأن ظروف الأعمال والتجارة حاليًا، حيث لم يشعر المواطنون بأي ارتباك في السوق المحلي، وذلك بسبب كفاءة وفاعلية تدابير الحكومة في التعامل مع أزمة الحِصَار. بالإضافة إلى ذلك، فقد تحسنت تصورات المواطنين بشأن تلك المؤشرات مقارنة بنتائج دراسة سابقة أجريت قبل أزمة الحِصَار، حيث أوضحت الدِّرَاسَة التي أجريت في يناير 2016 بأن التصورات حول ظروف الأعمال والتجارة حاليًا كانت إيجابية بالنسبة لنصف المواطنين تقريبًا (55%)، في حين ارتفعت تلك النسبة بعد أزمة الحِصَار لتصل إلى 84% من المواطنين (شكل 11). كذلك تحسنت التوقعات الإيجابيَّة للمواطنين بشأن ظروف الأعمال والتجارة مستقبلًا لتصل إلى 96% من المواطنين بعد أزمة الحِصَار مقارنة بنسبة 72% من المواطنين قبل أزمة الحِصَار (شكل 11).

[4] معهد البحوث الاجْتمَاعيَّة والاَقْتصَاديَّة المسحية - مسح قَطَر النصف سنوي – يناير 2016.

[5] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء - الآفاق الاَقْتصَاديَّة لدولة قَطَر 2016 – 2018 - يونيو 2016.

شكل (11): تصورات المواطنين بشأن ظروف الأعمال والتجارة حاليًا ومستقبلًا

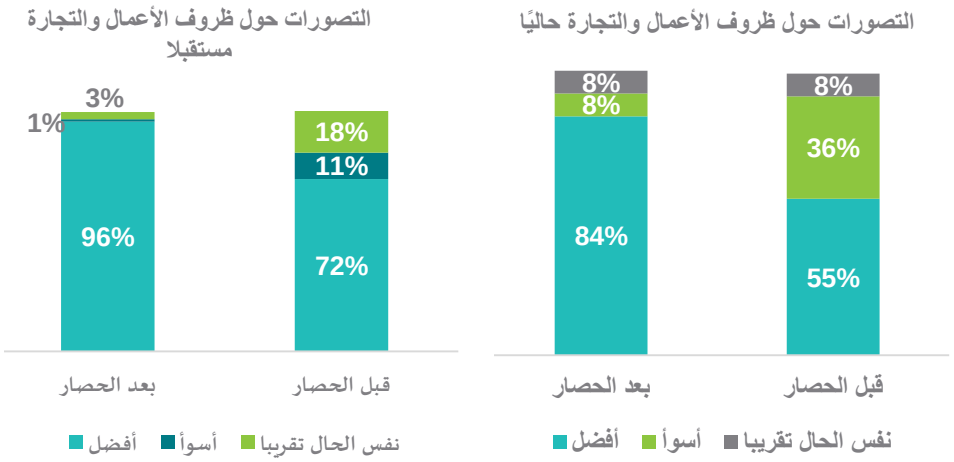

وعلى نفس النمط تحسنت توقعات المواطنين لأداء الاقتصاد القَطَريّ مستقبلًا، حيث توقع 99% من المواطنين حدوث نمو اقتصادي خلال الثلاث سنوات القادمة مقارنة بنسبة 83% من المواطنين قبل أزمة الحِصَار، في حين توقع 13% من المواطنين قبل أزمة الحِصَار حدوث ركود اقتصادي، انخفضت تلك النسبة بعد أزمة الحِصَار لتصل إلى 1% من المواطنين فقط، أما فيما يخص الوضع المادي للأسرة، فقد ارتفعت التوقعات الإيجابية من 70% قبل أزمة الحِصَار لتصل إلى 87% من المواطنين بعد الأزمة، في حين لم تكن هناك توقعات سلبية من المواطنين للوضع المادي للأسرة بعد الأزمة مقارنة بنسبة 4% قبل الأزمة (شكل 12).

شكل (12): تصورات المواطنين بشأن الوضع الاقتصادي لدولة قَطَر

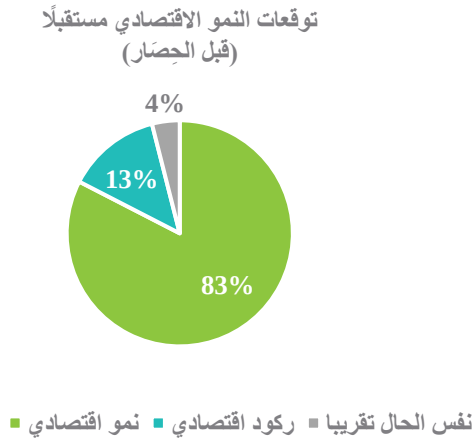

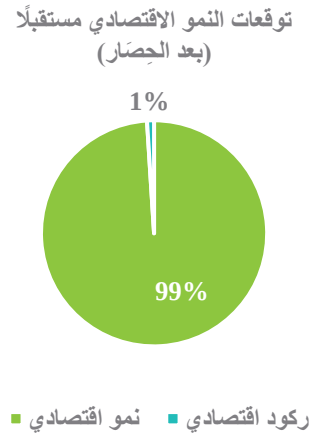

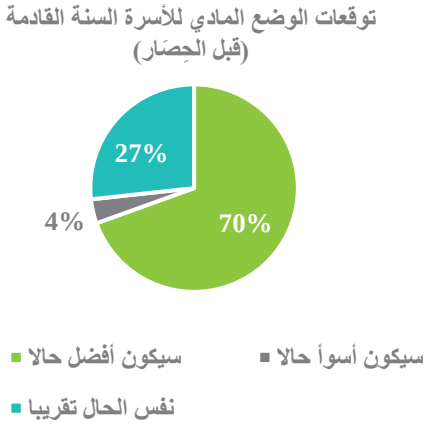

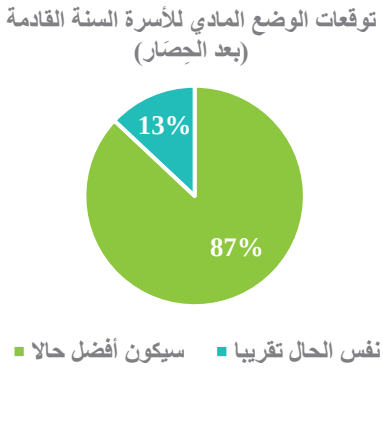

أظهرت النتائج أن 39% من المواطنين لديهم استثمارات داخل قطر و 12% من المواطنين لديهم استثمارات في دول الحصار، وعند سؤالهم عن تعرض استثماراتهم للضرر نتيجة الحصار المفروض على قطر، أفاد 3 من كل 10 من الذين لديهم استثمارات داخل قطر أن استثماراتهم تضررت في مقابل 8 من 10 من الذين لديهم استثمارات في دول الحصار (شكل

13)، ويعزى هذا الضرر إلى الإجراءات التي اتخذتها دول الحِصَار في منع القَطَرِيّين من دخول دول الحِصَار الأمر الذي منعهم من الإشراف عليها وإدارتها والتصرف بها.

شكل (13): استثمارات المواطنين داخل قَطَر وفي دول الحِصَار

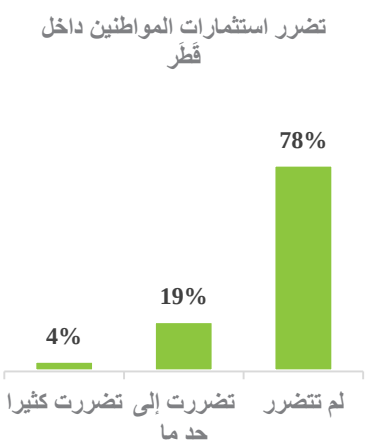

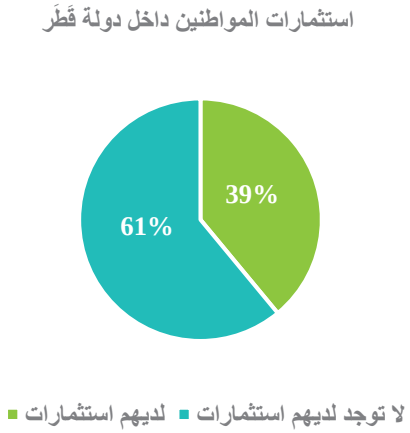

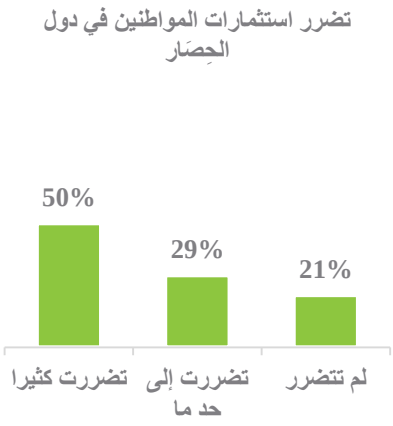

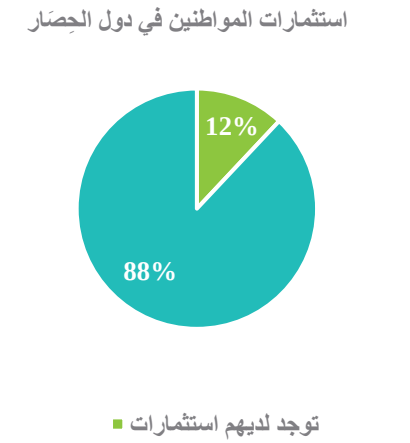

تم سؤال المواطنين عن مواقفهم تجاه ريادة الأعمال وتصوراتهم حول مدى توفر الفرص الاستثمارية، وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن نسبة الذين أفادوا بتوفر العديد من الفرص الاستثمارية في قَطَر شكلت 77% من المواطنين، إلا أن نسبة الذين استفادوا من تلك الفرص كانت 30% (شكل 14).

شكل (14): مواقف المواطنين من ريادة الأعمال

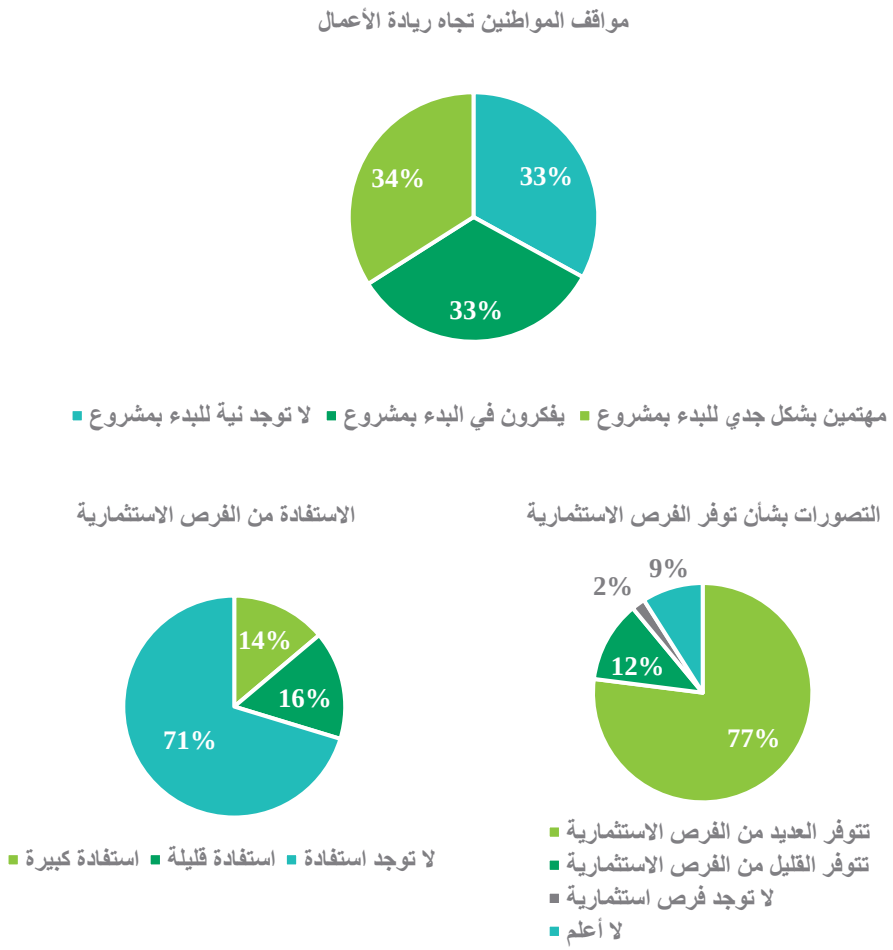

وعند النظر إلى مدى الاهتمام بريادة الأعمال وعلاقته بوجود استثمارات لدى الشخص، أظهرت النتائج أن غالبية الذين لديهم استثمارات (أي 47%) لديهم اهتمام أكثر من غيرهم في أن يبدؤوا بشكل جدي في مشروع (الشَّكْل 15). ويبدو أيضًا أن الانطباعات الاَقْتصَاديَّة الإيجابيَّة وظروف الأعمال كان لها الأثر في دفع شريحة تقدر بحوالي الربع من الذين ليست لديهم استثمارات في أن يفكروا جديًّا في البدء بمشروع.

شكل (15): مدى الاهتمام بريادة الأعمال حسب وجود استثمارات لدى الشخص

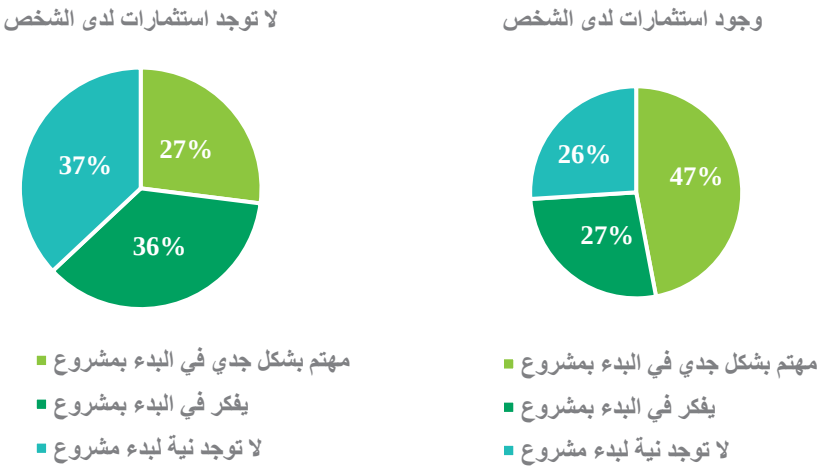

توضح الأشكال أدناه تصورات المواطنين بشأن جودة المنتجات وأسعارها، ومدى توفرها في السوق المحلي. وتشير النتائج إلى وجود اختلاف في تصورات المواطنين بشأن الأسعار، فقد أشار ثلث المواطنين تقريبًا 31% إلى أن الأسعار لم تكن مرتفعة، وذلك في مقابل 27% يرون بأن الأسعار كانت مرتفعة، في حين ذكر 33% منهم أن بعض المنتجات كانت أسعارها مرتفعة، وبعضها لم تكن مرتفعة، أما من حيث جودة المنتجات ومدى توفرها، فقد أشار غالبية المواطنين إلى ارتفاع جودة المنتجات وتوفرها بشكل كامل في السوق (88% و71% على التوالي) (الشَّكْل 17).

شكل (16): تصورات المواطنين حول وضع السوق المحلي خلال فترة الحِصَار

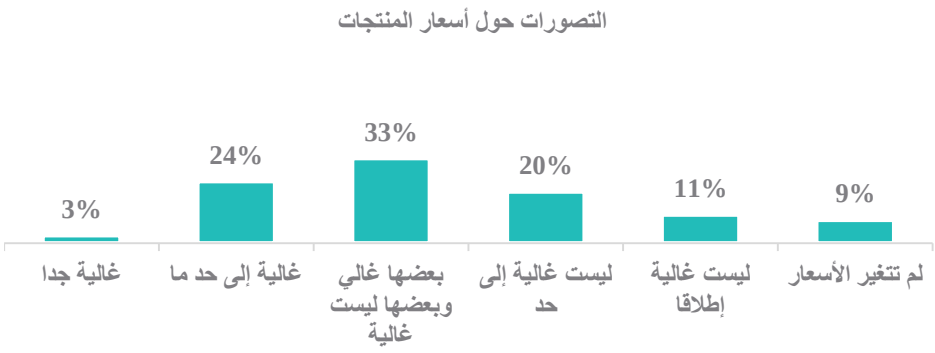

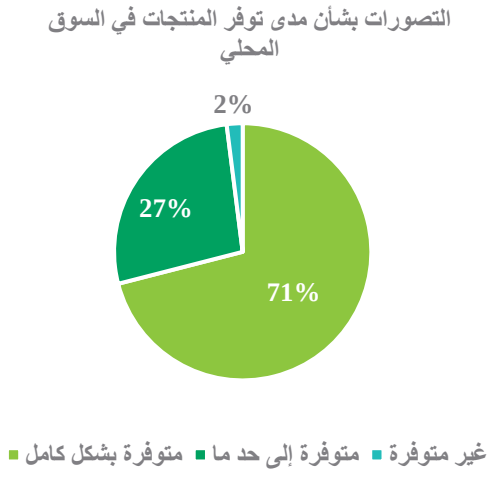

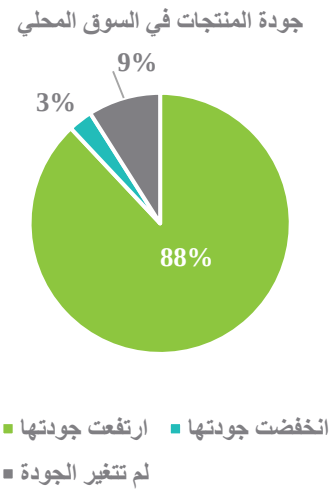

أما من حيث مواقف المواطنين تجاه منتجات دول الحِصَار، أظهرت النتائج أن معظم المواطنين اتخذوا موقفًا ضد منتجات دول الحِصَار، حيث قرر 82% من المواطنين عدم شراء منتجات دول الحِصَار، وأشار 71% من نسبة هؤلاء المواطنين إلى عدم تقبلهم شراء منتجات دول الحِصَار مستقبلًا (شكل 17).

شكل (17): مواقف المواطنين تجاه منتجات دول الحِصَار

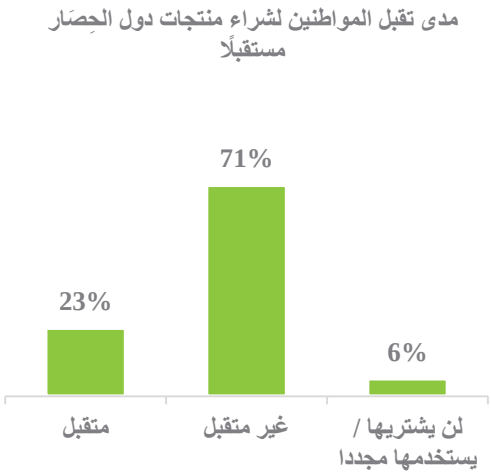

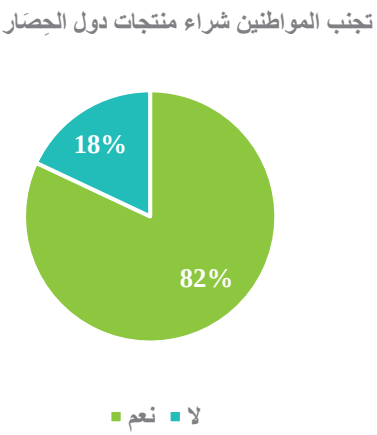

2-3 الملخص:

تشير النتائج إلى وجود انطباع إيجابي لدى معظم المواطنين تجاه السوق المحلي حاليًا، وأداء الاقتصاد القَطَريّ مستقبلًا، ووجود تحسن في تصورات وتوقعات المواطنين لجميع المؤشرات الاَقْتصَاديَّة مقارنة بنتائج دراسة سابقة قبل أزمة الحِصَار، كذلك وجود إدراك لدى غالبية المواطنين 77% بشأن الفرص الاستثمارية المتوفرة في السوق المحلي، الأمر الذي حفز من اهتمام المواطنين بريادة الأعمال (34%).

من جهة أخرى، أظهرت النتائج طبيعة سلوك المواطنين تجاه منتجات دول الحِصَار من خلال عدم تقبلهم لشراء منتجات أو استخدام خدمات منشؤها دول الحِصَار، وذلك قد يكون مرجعه هو إيمانهم بأن ظروف الاقتصاد الإيجابية وممارسة الأعمال في قَطَر ستقوم بتوفير البديل عن منتجات دول الحِصَار.

إن وجود اهتمام لدى المواطنين بريادة الأعمال وعدم تقبلهم لشراء منتجات دول الحِصَار يعزز من تقبل المنتج الوطني لدى المواطنين، لذلك هناك حاجة إلى تكثيف واستمرارية الجهود التي أطلقتها الدَّولَة لتعزيز ريادة الأعمال وتعزيز الاستثمار المحلي.

4.الانعكاسات الاِجْتِمَاعيَّة:

يتناول هذا القسم الأبعاد الاِجْتِمَاعيَّة لأزمة حصار قَطَر، ونظرًا لإقحام الجانب الاجتماعي في هذه الأزمة لأول مرة، فبالرغم من حدوث عدة أزمات سياسيَّة سابقة بين دول الخليج، إلا أن هذه الأزمات لم تقحم الجانب الاجتماعي وتفرض قيودًا على التَّوَاصُّل بين أبناء الخليج، فكما هو معلوم أن أبناء الخليج تجمعهم روابط اجتماعيَّة وصلات قرابة على مر التاريخ، وقد كانت عمليه التَّوَاصُّل بين الأقارب والأهل تتم بسهولة، إلا أن الأزمة الحالية التي أوجدتها دول الحِصَار أقحمت الجانب الاجتماعي، وفرضت قيودًا وعقبات أمام التَّوَاصُّل الاجتماعي وقطعت الأرحام، ووضعت قوانين صارمة حدت من التَّوَاصُّل؛ لذا فإن هذا القسم يهتم بالجانب الاجتماعي، من حيث التعرف على طبيعة العلاقات والتَّوَاصُّل بين الأقارب والأهل في دول الخليج، وانعكاس هذه الأزمة على طبيعة العلاقات بين الأقارب والأهل وكيفية تأثيرها على النسيج الاجتماعي في دول الخليج.

1-4 نتائج التحليل:

تبين أن أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين لديهم أقارب في دول الحِصَار بنسبة 75%، وفي ذلك دلالة على مدى عمق ورصانة العلاقات والروابط الاِجْتِمَاعيَّة الخَلِيجِيَّة منذ القدم. إضافة إلى الترابط الاجتماعي والديني واللغوي وعلاقات الأنساب والقرابة بين شعوب دول الخليج العَرَبِيَّة (شكل 18).

شكل (18): وجود أقارب للمواطنين لدى دول الحِصَار

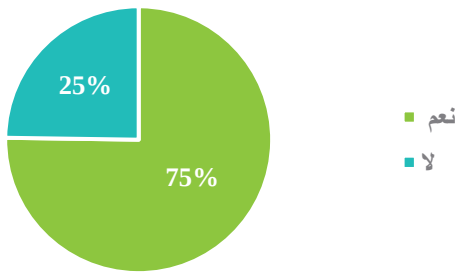

عند السؤال عن ما إذا كان المواطنون استطاعوا الالتقاء بأقاربهم الذين يقطنون في دول الحصار خلال الأزمة، أفاد 30% من المواطنين بأنهم تمكنوا من رؤية أقاربهم من دول

الحِصَار، بينما 70% من المواطنين أفادوا بأنهم لم يتمكنوا من رؤية أقاربهم من دول الحِصَار منذ بدأت الأزمة، مما يعني أن جملة الإجراءات التي فرضتها دول الحِصَار على رعاياها وعلى المواطنين القَطَرِيّين أثرت على شبكة العلاقات الإجْتمَاعيَّة، ولا سيما أن أزمة الحِصَار أسهمت في تمزق العائلات الخَلِيجِية وهشاشة تماسك المجتمعات المَحَليَّة والأسر البينية. بالإضافة إلى ذلك يتبين أن 69% من المواطنين أجابوا بأنهم التقوا بأقاربهم من دول الحِصَار في دولة قَطَر، إذ يمثل عددًا كبيرًا، ويوضح أن قَطَر لا تزال تُرحب بمواطنين دول الحِصَار، ولم تسلك الطريق الذي فضلت دول الحِصَار سلكه، وذلك رغم الإجراءات المفروضة ضد قَطَر من قبل تلك الدول. وبنسبة 17% أفادوا بأنهم تمكنوا من لقاء أقاربهم في إحدى دول الحِصَار . وفيما يتعلق بالأفراد الذين فضلوا اللجوء للدول المحايدة للالتقاء فيها كانت نسبتهم 14% (شكل 19).

شكل (19): تجاوب المواطنين فيما يتعلق بإمكانية التقائهم بأقاربهم من دول الحِصَار وأين تم اللقاء

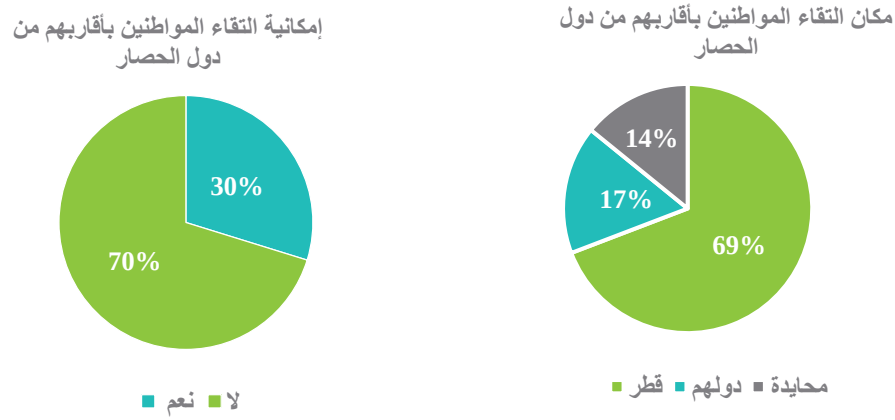

يتضح من الشَّكْل (20) أدناه أن أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين يرفضون زيارة دول الحِصَار بغية السياحة بعد انتهاء أزمة الحِصَار، وأغلبيتهم يرفضون ذلك بشدة. وقد يُعزى ذلك إلى وعي المواطن القَطَرِيّ بالأحداث الراهنة وتضامن الشعب القَطَرِيّ مع الدَّولَة ضد الحِصَار الذي تم فرضه على قطر، ومن الممكن ان يكون السبب عدم شعورهم بالأمان عند زيارتهم لهذه الدول وقلقهم مما قد يتعرضون له من مضايقات، كذلك قد يرى البعض أن الأزمة

وما نتج عنها لن يُنسى وسيبقى في الأذهان. في المقابل الذين أجابوا بأنهم على استعداد للسفر لدول الحِصَار بعد انتهاء الأزمة مثلوا نسبة 27%.

شكل (20): إجابات المواطنين حول مدى تقبلهم للسفر لدول الحِصَار بغرض السياحة بعد انتهاء الأزمة

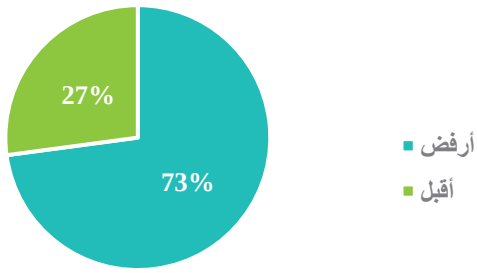

يتبين من الشَّكْل (21) أدناه أن غالبية المواطنين تواصلوا مع العائلات والأقارب الموجودين في دول الحِصَار عن طريق الهاتف الجوال ووسائل التواصل الاجتماعي، بينما أفاد 11% من المواطنين بأنهم لا يتواصلون مع أقاربهم المتواجدين في دول الحِصَار إطلاقًا. وبالرغم من أن 11% لا تمثل نسبة كبيرة، ولكن قد توضح مدى تأثير الأوضاع السياسيَّة الراهنة على العلاقات الاِجْتِمَاعيَّة، فقد تكمن أسباب عدم التَّوَاصُّل بين الأقارب نتيجة لعدم رغبة الموجودين بدول الحِصَار خوفًا من قياداتهم، أو بسبب اختلاف آراء الأقارب بخصوص الأوضاع في المنطقة الخَلِيجِية، مما يُسهم في خلق المشاحنات والتوترات بين الأقارب. بعد ذلك تتراوح باقي استجابات المواطنين حول طريقة التَّوَاصُّل من خلال مختلف مواقع التَّوَاصُّل الاجتماعي والرسائل النصية، والأقارب والأصدقاء المسافرون.

كما تبين أن نسبة 47% من المواطنين أفادوا بأن علاقاتهم مع أقاربهم الموجودين في دول الحِصَار لم تتغير، وهذا مؤشر على أنه لا يزال هناك أناس لم يخلطوا الأمور السياسيَّة والولاء للقيادة والدَّولَة بالروابط الاِجْتِمَاعيَّة. بينما أشار ربع المواطنين تقريبًا (26%) إلى أن علاقاتهم مع أقاربهم من دول الحِصَار ساءت؛ وذلك يعود لجملة الإجراءات التي شنتها دول الحِصَار ضد قَطَر، بالإضافة إلى الخطاب الإعلامي السلبي نحو قطر من قبل دول الحصار

الذي أثر سلبًا على علاقات القرابه بين أبناء دول مجلس التعاون مما أدى إلى انقطاع جملة العلاقات الإِجْتِمَاعيَّة التي مثلت الأساس في تقارب الدول، إذ لعب ذلك دورًا في هدم النسيج الاجتماعي وزعزعة العلاقات. ومن جانب آخر، اتضح كذلك من الشَّكْل أدناه إجابات توضح أن ثمة تطور في العلاقات بين القَطَرِيّين وأقاربهم الموجودين في دول الحِصَار بنسبة 22%.

شكل (21): الاستجابات حول علاقة المواطنين مع أقاربهم من دول الحِصَار

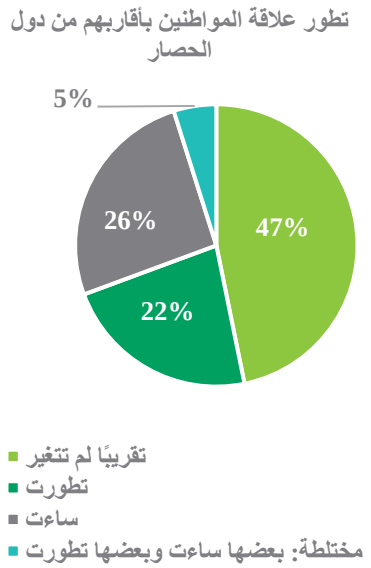

2-4 الملخص:

بينت النتائج وجود آثار سلبية على المواطنين من الناحية الإِجْتِمَاعيَّة تمثلت في وجود نسبة كبيرة منهم (70%) لم يتمكنوا من الالتقاء بأقاربهم، كما أن ربع المواطنين ساءت علاقتهم مع أقاربهم بسبب هذه الأزمة، كما بينت النتائج وجود موقف لدى معظم المواطنين تمثل في عدم رغبتهم لزيارة دول الحِصَار مستقبلًا.

5. الانعكاسات على التنمية البَشَريَّة:[6]

مع اتضاح الدور الكبير الذي لعبه أبناء قَطَر من مواطنين ومقيمين ممن قضوا عقودًا في الدَّولَة خلال أزمة حصار قَطَر، فإنّ الاعتماد على هذه الكفاءات المَحَليَّة وتفعيل دورها أصبحا ضرورة ماثلة لا مجرد رفاهية مؤجلة. وعليه فإن هذا القسم يهدف إلى تقديم توصيات للاستغلال الأمثل للطاقات البَشَريَّة في مؤسسات الدَّولَة القَطَريَّة بشكل يضمن:

1. الاستدامة.
2. الفعالية.
3. تطوير كفاءات ومهارات جديدة بشكل إستراتيجي.

5-1 نتائج التحليل:

أولًا - إعداد وتفعيل الطَّاقات الوطنية في سوق العمل:

اعتمدت التنمية البَشَريَّة في دولة قَطَر خلال الخمس عشرة سنة الماضية على ركيزتين أساسيتين[7]، وهما (1) سياسة التوسع في تنويع الفرص التعليمية و(2) سياسات تقطير الوظائف، وعند تقييم الوضع يتضح ما يلي:

لم تحقق سياسة التقطير النسب المطلوبة عبر عقود لعدة أسباب منها: (1) عدم واقعيتها إذا أخذنا بعين الاعتبار حصة القَطَريّين الصغيرة من سوق العمل في ظلّ الزيادة السكانية المضطردة الناتجة عن توسع المشروعات. (2) كما أنّ تركيزها على الكمّ جاء على حساب النوع فخلق نوعًا من البطالة المقنعة.

نجحت سياسة تنويع فرص التعليم بالمقابل في تأهيل جيل جديد من القَطَريّين المؤهلين بالإضافة إلى المقيمين منذ عقود في الدَّولَة، والذين استفادوا كذلك من الفرص التعليمية.

الفجوة ليست فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بقدر ما هي فجوة في إدماج وتمكين الخريجين بعد الالتحاق بالعمل، حيث يتحول كثير منهم إلى عمالة معطلة (Underutilized Labour Force)؛ إذ إنها تعمل وتنتج ولكن لا تتمّ الاستفادة منها بالحدّ

[6] هذا القسم مبني على نتائج دراسة "قطر في مواجهة الحصار" بالإضافة إلى بحثين سابقين بشأن العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل صدرت عن مكتب العمل بالأمانة العامة لمجلس التَّعَاون عام 2016 وبحث عن دور الشركات الاستشارية في السياسات العامة قدّم عام 2016 في منتدى دراسات الخليج بالدوحة.

[7] في السياسات العامة نوعان من الأدوات، أدوات التحفيز وأدوات التقييد. تنويع الفرص التعليمية يعدّ من أدوات التحفيز أما فرض كوتا للقَطَريّين فيعدّ من أدوات التقييد.

الأقصى. تبين دراسة لماكنزي[8] أنّ27% فقط من حملة الشهادات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2010 كانوا يعملون في مجالات لها علاقة بشهاداتهم الجامعية، وهذا يعني أن التأهيل الحقيقي لهذه العمالة حدث في بيئة العمل، وليس في الجامعة مما يكشف أهمية التمكين والإدماج الفعّال في بيئة العمل.

بدأت كثير من المؤسسات عددًا من السياسات والمبادرات، لكنها سرعان ما تتغير أو تختفي مثل لجنة تقطير قطاع الغاز والبترول، وعدد من برامج بعثات الدراسات العليا التي استهدفت أفضل الجامعات العالمية كالذي بدأته مؤسسة قَطَر دون خطة واضحة لإدماج الخريجين بالشَّكْل المطلوب.

ثانيًا - الجذب المستدام للخبرات والكفاءات:

أصبحت العقود الاستشارية الخارجية أحدّ النماذج الأساسية التي تعتمدها كثير من مؤسسات الدَّولَة لأسباب منها:

اللجوء إلى خبرات جاهزة بشكل سريع.

اضطرار معظم المؤسسات إلى تخفيض ميزانيات الموظفين في بند الميزانية في حين أن بنود العقود الاستشارية تبقى أكثر مرونة فتلجأ المؤسسات إلى تعيين استشاريين للتحايل على المشكلة، والتعويض عن نقص الموظفين. وعليه فإن ما نراه توفيرًا في بند الموظفين يتمّ في الحقيقة صرفه من خلال بند عقود الاستشارات.

إذا كان لهذا النموذج المعتمد بشكل أساسي على العقود الاستشارية الخارجية الكثير من الإيجابيات فإن أهمّ سلبياته (1) فقدان الذاكرة المؤسسية والتراكم المعرفي؛ حيث إنّ الخبرة تذهب مع الاستشاريين عندما يذهبون. (2) تحولها إلى بديل جاهز وأكثر خبرة عن تنمية خبرات شبابية جديدة بشكل مستدام في المؤسسات. (3) غياب عنصر المساءلة؛ حيث تختفي أو تتشتت المسؤولية بتغير الاستشاريين أو انتهاء العقد الاستشاري، على عكس الموظف الدائم الذي يخشى من عواقب القرارات على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن استبانة المعهد تبين أنّ 84% من الموظفين القَطَرِيّين في العينة ينظرون بإيجابية إلى خبرات ومهارات الاستشاريين، في حين رأى 90% منهم أن جذب مؤسساتهم

[8] McKinsey&Company. (2013). Voice of the Graduate. Available at: http://mckinseyonsociety.com/downloads/reports/Education/UXC001%20Voice%20of%20the%20Graduate%20v7.pdf

لكفاءات بشكل دائم يغني عن الاستعانة بالشركات الاستشارية، كما اتفق 91% على أنه يمكن للخبرات المتواجدة القيام بعمل الاستشاريين وشركات الاستشارات (شكل 22).

شكل(22):نسبة المواطنين الذين يوافقون على عبارات حول الاستعانة بالشركات الاستشارية

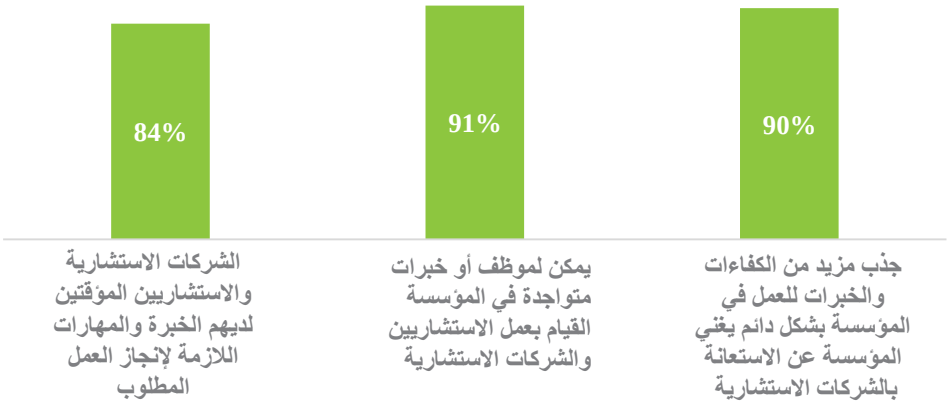

من ناحية ثانية فإن النتائج تبين أن 69% من المواطنين المنخرطين في سوق العمل لم يغيروا وظائفهم وأن متوسط بقاء الذكور في وظائفهم هو 14 سنة في مقابل 10 سنوات للإناث، حيث يعني وجود نوع من الاستمرارية في مكان العمل بالنسبة للقَطَريّين (شكل 23).

شكل 23 – عدد مرات تغيير الوظيفة

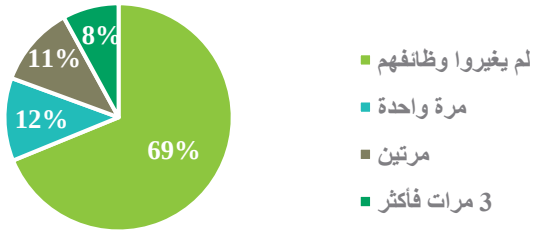

يوضح الشَّكْل (24) أدناه توزيع المواطنين حسب الوضع الوظيفي لهم، حيث شكلت نسبة الذين يعملون 58% من المواطنين، و13% من الطلاب و12% من المتقاعدين و5% من المواطنين يبحثون عن عمل، وعند النظر إلى نسبة الذكور والإناث، يشكل الذكور 73% من الذين يعملون مقابل 45% للإناث، ويشكل المتقاعدون الذكور 15% مقابل 8% للإناث، أما الطلاب فكانت النسبة للذكور 7% مقابل 18% للإناث، علمًا بأن العينة لا تتضمن المبتعثين خارج قَطَر.

شكل (24): الوضع الوظيفي للمواطنين

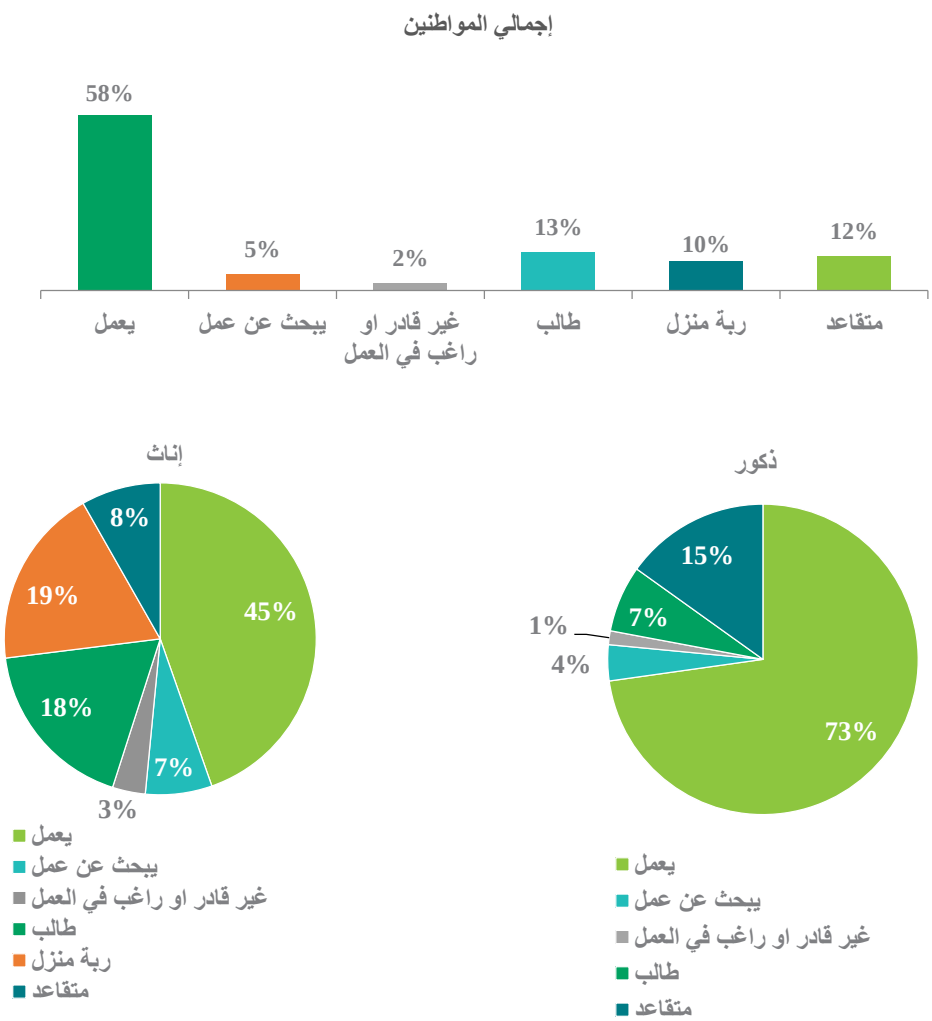

عند النظر إلى توزيع المواطنين الذين يعملون في وظائف تتطلب دوام كامل أو جزئي أو في عمل خاص، أظهرت النتائج أن 60% منهم ذكور و40% إناث، أما حسب المستوى التعليمي للذين يعملون، فكان أغلب المواطنين الذين يعملون ممن لديهم درجة البكالوريوس يمثلون 43% وشكلت نسبة حملة شهادة الثانوية العامة 32%، أما نسبة المواطنين الذين حصلوا على تعليم أقل من الثانوي فيمثلون 10% من العينة (شكل25).

شكل (25): توزيع المواطنين الذين يعملون حسب الجنس والمستوى التعليمي

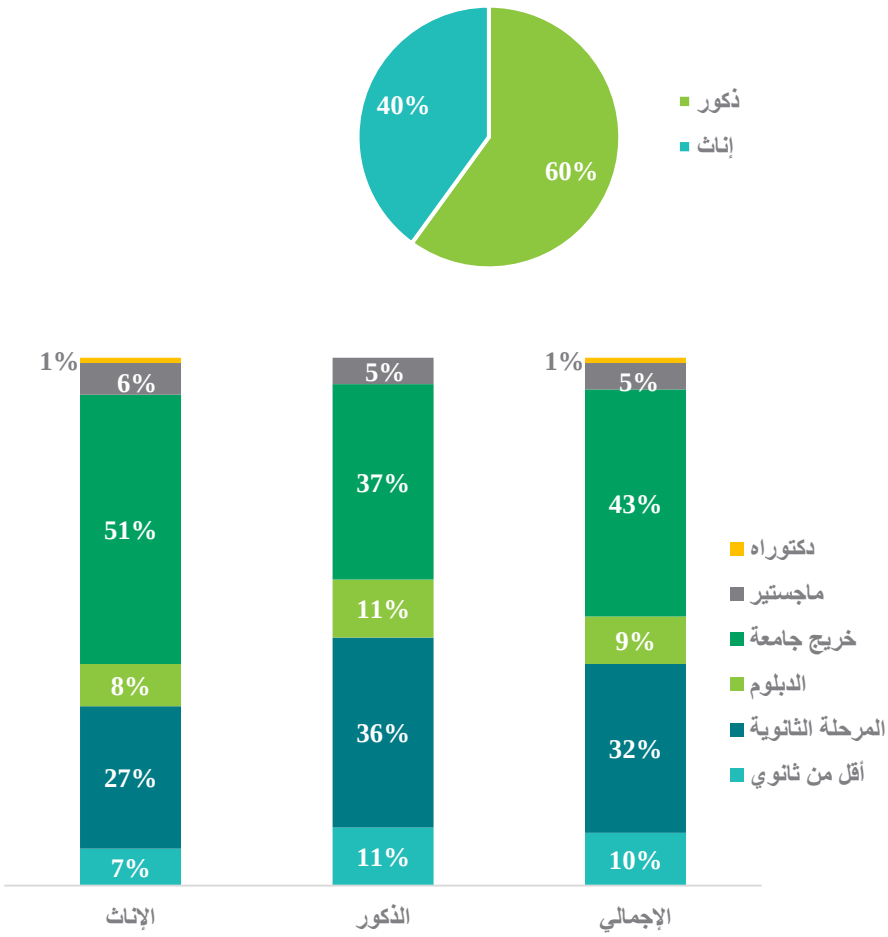

2-5 الملخص:

تناول هذا القسم أهمية تنمية الطَّاقات البَشَريَّة في سوق العمل خصوصًا المَحَليَّة منها، بحيث يتم التركيز على إعداد وتفعيل الطَّاقات الوطنية في سوق العمل والجذب المستدام للخبرات والكفاءات، فقد أوضح التحليل أن سياسة التقطير لم تحقق أهدافها لعدة أسباب، منها عدم واقعية الأهداف نظرًا لنسبة القَطَريّين في سوق العمل. في المقابل، أشار التحليل إلى نجاح سياسة تنويع فرص التعليم في تأهيل جيل جديد من القَطَريّين المؤهلين لسوق العمل. أما ما يتعلق بالجذب المستدام للخبرات والكفاءات، فقد أشار التحليل إلى سلبيات الاستعانة بالشركات الاستشارية في مؤسسات الدَّولَة وأوضحت نتائج الدِّرَاسَة مواقف المواطنين من ذلك الموضوع.

الخاتمة:

تناولت هذه الدِّرَاسَة نتائج تحليل أثر أزمة الحِصَار على المواطنين من خلال عرض انعكاسات هذه الأزمة على الجانب القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعلى أهم مورد لبناء الوطن وهي التنمية البَشَريَّة، وخلصت الدِّرَاسَة إلى مجموعة من التوصيات في كل جانب من جوانب الدِّرَاسَة، حيث خلص الجانب القانوني إلى وجود وعي لدى المواطنين بشأن أهمية المشاركة الشعبيَّة والعيش في بلد ديمقراطي، وأوصت الدِّرَاسَة في هذا الجانب بأهمية تفعيل مواد الدُّسْتُور من خلال الدعوة لانتخابات مجلس الشُّورَى المنتخب، وتفعيل قانون إنشاء المحكمة الدُّسْتُورية العليا، وتعديل قانون الفصل في المنازعات الإدارية لتوسيع اختصاصات الدائرة الإدارية بالمحاكم.

أما في الجانب السياسي، فقد أظهرت النتائج وجود دعم شعبي كبير للحكومة القَطَريَّة في مُوَاجَهَة هذا الحِصَار واستعداد المواطنين لاستمراره، وأوصت الدِّرَاسَة في هذا الجانب بتفعيل دور مكتب الاتصال الحكومي من خلال إصدار تقارير يومية أو أسبوعية بشأن تطورات أزمة الحِصَار، كما أوصت الدِّرَاسَة بالاستمرار في المواقف الرسمية تجاه البقاء في مجلس التَّعَاون الخَلِيجِي مع السعي نحو تشكيل تحالفات بديلة، بالإضافة إلى تعزيز دور قناة الجزيرة في مقاومة الحِصَار إعلاميًّا والاستمرار في دعم القضايا العادلة مثل قضية غزة.

وفي الجانب الاقتصادي، خلصت الدِّرَاسَة إلى وجود انطباع إيجابي لدى المواطنين تجاه أداء الاقتصاد القَطَريّ. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت تحديات هذه الأزمة والتدابير التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع هذه الأزمة إلى وجود استجابة إيجابية لدى المواطنين في الاهتمام بريادة الأعمال وتأسيس شركات وطنية. وأوصت الدِّرَاسَة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والاستمرار في تعزيز ريادة الأعمال.

وفي الجانب الاجتماعي، أوضحت الدِّرَاسَة الآثار السلبية على المواطنين من الناحية الإجْتِمَاعيَّة من حيث قطع التَّوَاصُّل مع الأهل والأقارب في دول الحِصَار، وأوصت الدِّرَاسَة إلى وضع قوانين صارمة تتعلق بموضوع الزواج من غير القَطَرِيّين حتى وإن كانوا من دول مجلس التعاون الخَلِيجِي، بالإضافة إلى تدريب العاملين في مجال العمل الأسري والمراكز الإجْتِمَاعيَّة على التعامل مع المشاكل التي تواجهها الأسر في الأزمات.

وأخيرًا، في جانب التنمية البَشَريَّة، خلصت الدِّرَاسَة إلى أهمية الانتقال من التقطير إلى تمكين الموظفين القَطَرِيّين في الوظائف النوعية. كذلك تطرقت الدِّرَاسَة إلى سلبيات

الاستعانة بالشركات الاستشارية، وبينت وجهة نظر المواطنين تجاه ذلك. وأوصت الدارسة في ذلك الجانب إلى أهمية تفعيل الطَّاقات الوطنية في سوق العمل.

منهجية تنفيذ المسح:

البحوث المسحية في المعهد يتم تصميمها وتنفيذها بناء على أفضل الممارسات العالمية وعلى أسس علمية دقيقة تضمن جودة ومصداقية البيانات. تم تنفيذ هذا المسح من خلال إجراء مقابلات بالهاتف في شهر نوفمبر 2017، وتضمنت عينة الدِّرَاسَة 889 من القَطَرِيّين البالغين (من 18 سنه فأكثر) الذين يعيشون حاليًا في قَطَر. ومن أجل الوصول إلى مجتمع الدِّرَاسَة المستهدف وتحديد العينة، تواصل معهد البحوث الاِجْتِمَاعيَّة والاَقْتِصَاديَّة المسحيَّة مع مزودي خدمات الهاتف النقال المحليين لإعداد إطار العينة. وبما أن نسبة القَطَرِيّين البالغين الذين يملكون هاتف نقال يشكلون 98% تقريبًا، فإن اختيار العينة من ذلك الإطار يتوقع له أن يشكل أفضل تمثيل لمجتمع الدِّرَاسَة المستهدف[9]. تم توزيع أرقام الهواتف على شكل مجموعات لضمان تطبيق إجراءات الاتصال بشكل كامل على جميع الأرقام. كذلك، تساعد عملية توزيع الأرقام في مجموعات على تحسين تمثيل العينة لمجتمع الدِّرَاسَة من خلال التوزيع الأمثل للأرقام حسب خصائص المستجيبين.

كل رقم هاتف في عينة الدِّرَاسَة يتضمن 7 محاولات للاتصال كحد أقصى بهدف إتمام أكبر عدد ممكن من المقابلات، علمًا بأن إجراء الاتصالات تتم في أوقات مختلفة خلال اليوم وعلى مدار أيام الأسبوع، ويوجد لدى المعهد باحثين مدربين في التعامل مع الحالات التي يتم فيها قطع المكالمات أو رفض المقابلة بشكل مبدئي، بحيث يحاولون قدر الإمكان تحويل تلك الحالات إلى مقابلات مكتملة. يوضح الجدول التالي عدد أرقام الهواتف التي تم الاتصال بها موزعة حسب الحالة.

[9] تلك النسبة بناء على مسح من خلال المقابلة المباشرة (وجها لوجه) تم تنفيذه في 2017.

جدول (1): تصنيف الاتصالات التي تمت

عدد الاتصالات حسب حالة المقابلة الهاتفية	العدد
المكتملة	889
غير المكتملة	3,700
مؤهل للمقابلة	521
غير مؤهل للمقابلة	2,460
غير معروف مدى أهلية المستجيب للمقابلة	719
معدل الاستجابة الأولي (RR1)	%42
معدل الاستجابة المعدل (RR2)	%53

تم احتساب معدل الاستجابة بناء على الجدول رقم (1)، حيث تم إعداد نوعين من معدل الاستجابة. معدل الاستجابة الأولي عبارة عن النسبة بين عدد الاستجابات المكتملة أو الجزئية وبين إجمالي حجم العينة بعد استبعاد الحالات غير المؤهلة، ويتم احتسابه من خلال المعادلة: $RR1 = \frac{C}{C+E+UE}$ حيث إن:

- C: عدد الاستجابات المكتملة أو الجزئية.
- E: عدد الاستجابات المؤهلة.
- UE: عدد الاستجابات غير معروفة الأهلية.

أما معدل الاستجابة المعدل (RR2) يتم احتسابه من خلال المعادلة: $RR2 = \frac{C}{C+E+eUE}$ حيث إن:

- e: النسبة المقدرة للاستجابات المؤهلة والتي تتحدد من خلال المعادلة $e = \frac{C+E}{C+E+IE}$.
- IE: عدد الاستجابات غير المؤهلة.

بناء على الجدول رقم (1) أعلاه، تشكل نسبة الخطأ في العينة +/- 3.4%، وتم الأخذ في الاعتبار تأثيرات تصميم العينة (أي الوزن والطبقية) عند احتساب نسبة الخطأ. وتعني نسبة الخطأ في العينة بأنه إذا تم تنفيذ نفس هذا المسح 100 مرة باستخدام نفس الإجراء تمامًا، سنحصل على نفس نتائج هذا المسح بنسبة 95%، ويمكن احتساب نسبة الخطأ في هذا المسح بما أن العينة مبنية على أسلوب اختيار العينة مع احتمالات معروفة.